القومية: تطورها، مفاهيمها ومستقبلها

د. موسى ابراهيم (*)

أولاً ـ ظروف نشأة القومية

لقد اتفقت كلمة الباحثين والكتّاب والفلاسفة على تسمية القرن التاسع عشر بإسم «عصر القوميات». لأن الأحداث السياسية المهمة التي غيرت معالم خارطة أوروبا السياسية خلال القرن المذكور إنما حصلت من جراء تغلغل الفكرة القومية في نفوس الأمم الأوروبية وإنتصار مبدأ «حقوق القوميات» في الميادين الدولية. لم تكن «القومية» تلعب دوراً يذكر في تكوين الدول وتحديد حدودها قبل هذا القرن.

كان في أوروبا عدة أمم موزعة على دول مختلفة، وحدود الدول كانت ترسم في أغلب الأحيان بموجب نصوص المعاهدات التي كانت تعقد عقب الحروب. وكانت تتغير في أحيان كثيرة دون حرب أو قتال، من جراء زواج الملوك أو وفاتهم وفق أحكام قوانين وراثة العرش في الممالك المختلفة.

لذلك كانت تنتقل بعض البلدان من حكم مملكة إلى حكم مملكة أخرى، عن طريق الفتح أو الصداق أو الميراث، دون أن ينظر إلى طبيعة سكانها، وعلاقتهم بسكان المملكة التي تنفصل عنها، أو التي تنضم إليها.

لذلك قلما كانت الدول تنطبق على حدود القوميات. من المعروف أن حروب نابليون وفتوحاته في أوائل القرن التاسع عشر، قد غيرت كثيراً من معالم خارطة أوروبا السياسية. إنها قضت على عدة دول قائمة، وأنشأت عدة دول جديدة، دون أن تلتفت إلى طبيعة سكان هذه الدول التي تؤلف هذه الدولة أو تلك.

إن الدول المتحالفة التي قاتلت نابليون وتغلبت عليه بعد حروب طويلة ومدمرة، قررت العمل بمبدأ «حقوق الملوك الشرعية»، لذلك أعادت الملوك والأمراء إلى عروشهم السابقة، بإستثناء الذين ناصروا نابليون وحاربوا معه الدول المتحالفة.

(*) د. موسى إبراهيم، أستاذ في كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية.

ظلت خارطة أوروبا السياسية أيضاً، بعد مؤتمر فيينا الذي أخذ على عاتقه إعادة تنظيمها، بعيدة كل البعد عن الإعتبارات القومية.

ظل الألمان منقسمين بين عشرات الدول والدويلات المستقلة، كما ظل الطليان موزعين على ثماني وحدات سياسية، والبولونيون مقسومين بين ثلاث دول قوية، واليوغوسلافيون خاضعين إلى حكم دولتين عظيمتين.

وبالعكس، ظلت إمبراطورية النمسا تحكم بلاداً شاسعة تسكنها أمم مختلفة: ألمان، طليان، مجر، رومان، تشيكوسلوفاك، بولونيون، يوغوسلاف وروس، كما أن السلطنة العثمانية في تلك الفترة كانت تضم في قسمها الأوروبي وحده ست قوميات مختلفة: يونان، بلغار، ألبان، يوغوسلاف، رومان وأتراك.

كما أن بريطانيا العظمى كانت تسيطر في أوروبا نفسها على إيرلندا وعلى الجزر اليونانية. وأما روسيا فكانت تضم قوميات أوروبية عديدة، أهمها: الفلنديون والبولونيون والأوكرانيون.

كل ذلك ما عدا البلاد التي كانت تحكمها هذه الدول خارج القارة الأوروبية.

إن حدود الدول في أوروبا بعد مؤتمر فيينا بقيت أيضاً مختلفة عن حدود القوميات إختلافاً كبيراً.

ولكن منذ مؤتمر فيينا، أخذت الأحوال تتبدل تدريجياً في إتجاه ثابت نحو تكوين «دول قومية» في جميع أرجاء القارة الأوروبية.

خلال الفترة الممتدة بين سنة ١٨٢١ وسنة ١٩٢١، توحدت ألمانيا فكونت إمبراطورية، مكان الدول والدويلات الألمانية الكثيرة. كما توحدت إيطاليا، بعد أن تحررت جميع أقطارها من الحكم الأجنبي ومن حكم الملوك والأمراء الإقليميين. إستقلت بولونيا وتوحدت أقطارها الثلاثة التي كانت مقسمة بين روسيا وألمانيا والنمسا، إضافة إلى ذلك، انفصلت فنلندا عن روسيا، والنروج عن السويد، وبلجيكا عن هولندا.

تكونت عدة دول جديدة: اليونان، رومانيا، بلغاريا، ألبانيا، تشيكوسلوفاكيا. إنفصلت الجزر اليونانية عن بريطانيا العظمى وانضمت إلى الدولة اليونانية. بالمقابل، اندثرت الأمبراطورية النمساوية المجرية وتوزعت البلاد التي كانت تابعة لها، بين سبع دول مختلفة.

كما إنقرضت الأمبراطورية العثمانية وتوزعت مستعمراتها الأوروبية بين خمس دول مختلفة، وبقي جزؤها الخاص بها الذي تحول إلى الجمهورية التركية التي قامت مكان السلطنة المذكورة. إن كل هذه التبدلات جرت وفق مقتضيات «مبدأ القوميات»، أي إستقلال الأمم عن الدول الأجنبية التي كانت تحكمها. فإتحدت الأمم التي كانت مجزأة وموزعة بين دول مختلفة. وتفككت الدول التي كانت تحكم أمماً مختلفة، فتكونت الدول القومية. إن هذه التطورات والتقلبات السياسية الهامة، لم تحدث كلها مرة واحدة، وبصورة فجائية، بل انها حدثت بالتدرج وفي تواريخ مختلفة، بين إنتهاء الحروب النابولونية وبين نهاية الحرب العالمية الأولى بعد سلسلة طويلة من التطورات والأحداث الفكرية والإقتصادية والإجتماعية، ومن الثورات الداخلية والخارجية.

ويمكننا أن نقسم هذه التطورات والأحداث التي أدت إلى تكوين الدول القومية إلى ثلاثة أنواع رئيسية[١]:

١ ـ نشوء الوعي القومي عند الأمم الأوروبية المحكومة والمجزأة، وإشتداد نزوع تلك الأمم وتحمسها إلى الإستقلال والإتحاد.

٢ ـ قيام التنازع بين الأمم المحكومة

(١) أبو خلدون ساطع الحصري، ما هي القومية، مركز دراسات الوحده العربية، بيروت ١٩٨٥، ص١٢.

والدول الحاكمة، ونشوب الثورات والحروب بينها من جراء ذلك.

٣ ـ تدخل الدول الأوروبية الأخرى في هذه المنازعات، تأييداً للأمة الثائرة، أو تعضيداً للدولة الحاكمة، حسب ما تقتضيه السياسة التي تقررها لنفسها أمام هذه الأحداث.

من الطبيعي أن هذه الأمور كلها إختلفت من أمة إلى أمة، ومن دولة إلى دولة، ومن عهد إلى عهد، كما أنها إستغرقت وقتاً قصيراً أو طويلاً، حسب أحوال الأمم والدول المعنية بالأمر، وظروفها الخاصة.

إن أخصب البيئات لنشوء الفكرة القومية كانت البلاد الألمانية، لأن الألمان كانوا قد أحرزوا مكانة خاصة جداً في ميادين العلم والأدب، ولكنهم ظلوا ضعفاء في ميدان السياسة بسبب إنقسامهم إلى دول ودويلات كثيرة. إن هذا الإنقسام ظهر جلياً أثناء الحروب النابولونية. فبعد النكبات التي حلت بالبلاد الألمانية من جراء هذه الحروب، كان من الطبيعي أن ينتشر فيها الوعي القومي والمطالبة بالوحدة الألمانية، وقد لعب المفكرون الألمان دوراً كبيراً في إيقاظ هذا الوعي ودفع ساستها إلى مكافحة النزعات الإقليمية المتولدة من تعدد الدول الألمانية بكل قوة وحماس.

لذلك، نجد أن أهم الأبحاث والنظريات المتعلقة بقضايا القومية قد نشأت في ألمانيا.

كما أن معظم دعاة القومية وزعمائها في مختلف أنحاء أوروبا قد تأثروا بكتابات المفكرين الألمان في هذا الشأن.

إن وضع إيطاليا كان شبيهاً جداً بألمانيا، لذلك كانت من أخصب البيئات لنشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس.

أما النمسا وروسيا، فكانتا من أشد الدول مقاومة للفكرة القومية والأكثر ضراوة في محاربتها. لأن كل دولة منهما كانت تحكم عدة أمم مختلفة، فكان ساساتهما ضد هذه الفكرة. لأن من شأن انتشارها بين رعاياهما أن تزعزع وتعرض كيان هذه الدول إلى أشد الأخطار. لذلك قمعا بقسوة وشدة الحركات القومية التي قامت في بلادهما، وساندا الدول الأخرى في قمعها لمثل هذه الحركات في بلادها.

وعندما قام الشاعر اليوناني «ريفاس» يدعو مواطنيه إلى الثورة والإستقلال.

وكان مقيماً في بلاد النمسا ـ بادرت الحكومة المذكورة إلى إعتقاله، وسلمته إلى الدولة العثمانية، التي شنقته في بلغراد، وذلك لوأد هذه الثورة قبل إندلاعها(٢).

وعندما قام «إيبسيلانتي» بثورة على الدولة العثمانية في رومانيا، أصدر قيصر روسيا بياناً، إستنكر فيه الثورة المذكورة بأصرح العبارات(٣).

لكن عندما قامت الثورة في بلاد اليونان نفسها، تعرضت السياسة الروسية إلى إمتحان عسير، وأزمة حادة لأن روسيا من حيث المبدأ، كانت لا تحبذ ثورة الشعوب على الدول التي يتبعون لها. لكن الرأي العام الأوروبي أبدى عطفاً شديداً نحو ثورة اليونان، وفرض على الحكومات مساعدتها بشتى الوسائل لما لتاريخ اليونان القديم من تأثير عميق على المثقفين في مختلف البلاد الأوروبية. لهذا السبب، نجد أن روسيا إنتهت، بعد شيء من التردد، إلى مساعدة اليونانيين مساعدة فعلية، تفوق مساعدة الأوروبيين لها بدرجات، وذلك بشن حرب على الدولة العثمانية وإجبارها على الإعتراف

(٢) م.س، ص ١٣.

(٣) المرجع نفسه ص ١٣.

بإستقلال اليونان، إلا أنها لم تفعل ذلك تأييداً لمبدأ القوميات، إنما فعلته بحجة «حماية المسيحيين من جور الأتراك». ولا سيما أن الدولة العثمانية كانت قد منحت روسيا، بموجب معاهدة «كوجوك قاينارجي» المعقودة سنة ١٧٧٦، حق حماية الأرثوذكس التابعين لها. وقد إتخذت روسيا ذلك حجة لمساعدة الشعوب البلقانية في ثوراتهم المتتالية.

سارت السياسة الروسية إتجاه القضايا القومية في إتجاهين مختلفين: قمع الثورات القومية التي تنشب في وجهها، ومساعدة الشعوب البلقانية في ثوراتهم المتتالية.

من المعلوم أن روسيا قمعت بشدة ثورة البولونيين سنة ١٨٣٠، وهددت مفكريهم بتدمير بلادهم إذا لم يكفوا عن المطالبة بالإستقلال.

وعندما ثار المجريون على النمسا سنة ١٨٤٩، سارعت روسيا إلى نجدة النمسا، فأرسلت جيشها إلى بلاد المجر، وأخمدت الثورة بقسوة. لكن من جهة أخرى، شنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية مرات عديدة، لضمان إستقلال الدول البلقانية عنها الواحدة تلو الأخرى.

أما الساسة الإنكليز عملوا على الدوام بما تقتضيه مصلحة بلادهم، وأخضعوا خططهم حيال «قضايا القوميات» إلى مقتضيات سياستهم العامة. عارضوها في بعض الأحيان، وأيدوها في أحيان أخرى، والتزموا حيالها سياسة الحياد في معظم الأحوال. إن سياسة إنكلترا في أوروبا طوال القرن التاسع عشر كانت تهدف إلى غايتين أساسيتين:

ـ **في غرب أوروبا**: الحيلولة دون توسع نفوذ فرنسا في سواحل بحر الشمال.

ـ **في شرق أوروبا**: الحيلولة دون وصول روسيا إلى سواحل البحر المتوسط. إن سياسة إنكلترا ركزت على هذين الهدفين، بما في ذلك قضايا القوميات، التي كانت أخذت تجرف الكثير من البلاد الأوروبية جرفاً شديداً[٤].

ولهذا السبب، أصرت إنكلترا في مؤتمر فيينا الذي انعقد بعد سقوط نابليون، على توحيد البلاد الواطئة بلجيكا وهولندا، لتكوين دولة كبيرة تحول دون توسع فرنسا في بحر الشمال.

إن سياسة إنكلترا الأوروبية بدأت تتغير في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. لأنها رأت ضرورة أن تتصادق وتتحالف مع فرنسا، لمقاومة قوة ألمانيا المتعاظمة في البر والبحر. كما أنها انتهت إلى التحالف مع روسيا أيضاً لنفس الهدف في بداية الحرب العالمية الأولى.

أما فرنسا، فإن سياستها إتجاه القوميات كانت متأرجحة بين المعارضة والمساعدة. كانت فرنسا تخشى، منذ أجيال عديدة، قيام دولة ألمانية قوية على حدودها الشمالية، فسعت إلى إبقاء البلاد الألمانية على ما كانت عليه من التفتت والإنقسام. وقد توجت سياستها بالنجاح في عهد لويس الرابع عشر بإتفاقيات و«ستفاليا» المشهورة. ومنذ ذلك التاريخ، إستمرت فرنسا تتمسك بهذه السياسة. وكانت تصرح بأن «إتحاد البلاد الألمانية يكون خطراً هائلاً، ليس على سلامة فرنسا وحدها، بل على سلامة سائر الدول الأوروبية بأجمعها»[٥].

إن الفكرة القومية كانت تدفع البلاد الألمانية نحو الإتحاد، وكان من الطبيعي أن تتوجس

(٤) م.س، ص ١٥.

(٥) نقلاً عن المرجع السابق، ص ١٧.

فرنسا من نتائج هذه الفكرة، فتقف حيالها موقف المعارض.

إلى جانب ذلك، كانت فرنسا تطمح إلى إيصال حدودها الشمالية إلى نهر الراين، لكي تصبح محاطة بحدود طبيعية من كل الجهات وفقاً لنظريات ذلك الزمان. إن هذه السياسة كانت تصطدم بمبدأ «حقوق القوميات» لأن سكان البلاد التي تمتد بين حدود فرنسا وبين نهر الراين كانوا ألماناً. فكان من الطبيعي أن تكره فرنسا «الفكرة القومية» لهذا السبب.

قام الفرنسيون بثورتهم العظمى في أواخر القرن الثامن عشر، فأقروا حقوق الإنسان وبأن الشعب مصدر السلطات. وبعدها، صار الفرنسيون يتباهون بنشر هذه المبادئ بين الشعوب. إن هذه المبادئ تستلزم بطبيعتها إقرار مبدأ «حقوق القوميات». فكان من الطبيعي أن يتبنى هذا المبدأ كثيرون من رجال الفكر والسياسة الذين تأثروا بمبادئ الثورة.

وقد صرح «لافاييت» في إحدى الجلسات «إن القومية الألمانية عزيزة علينا نحن الفرنسيين، بقدر ما هي عزيزة على جرمانيا نفسها».

حتى أن أرنست رينان نفسه وصف فرنسا بقوله: «حاملة راية القوميات في العالم» وتابع: «إن كل قومية تتولد وتنشأ، يجب أن تتلقى من فرنسا التشجيع والمساعدة».

وأما «لامارتين»، فقد خطا في هذا المضمار خطوات أوسع، فعندما تولى وزارة الخارجية سنة ١٨٤٨، أذاع بياناً مشهوراً، أشار فيه إلى حركات الإتحاد القائمة في إيطاليا وألمانيا، وقال: «إن فرنسا لن تعارض هذه الحركات، ولن تسمح لسائر الدول بمعارضتها. وأما إذا حاولت دولة من الدول أن تعارض تلك الحركات بقوة السلاح، فإن فرنسا ستجد نفسها مضطرة إلى تعبئة قواتها المسلحة، للدفاع عن حقوق القوميات المشروعة»(٦).

إن فرنسا لم تبقَ وفيَّة لتعاليم الثورة، بل تنكرت لها مراراً وفي مناسبات مختلفة.

وأما في قضايا إتحاد ألمانيا، فقد وقفت فرنسا دائماً موقفاً معارضاً عندما أعلنت أن مبدأ القوميات يجب أن يقيد ببعض القيود، مراعاة للمصالح الأوروبية العامة التي تتطلب حفظ التوازن الدولي القائم وصيانة الأمن والسلام. ولم يكن هذا إلا ستاراً يخفي خلفه مصالح فرنسا نفسها.

إن «الفكرة القومية» تغلبت على سياسات الدول المعارضة لها وأخذت شكل تيار جارف، يقتحم ويهدم كل ما يعترض سبيله من حواجز وسدود، وغيرت معالم خارطة أوروبا السياسية، بتكوين «الدول القومية»، كما شرحنا ذلك في بداية هذا البحث.

يلفت النظر أن الكثيرين من الساسة والمفكرين، في مختلف أنحاء أوروبا، لم يقدروا ـ في بادئ الأمر ـ القوة الكامنة في «الفكرة القومية» حق قدرها، فإستخفوا بها، وهزئوا بنزعات الإنفصال والإتحاد التي كانت تستند إليها.

فقد زعم بعضهم أنها وليدة الوهم والخيال، وقال بعضهم انها من الآراء الطارئة التي ستذهب مع الريح. وإعتبرها بعضهم الآخر من الآراء الهدامة التي تخلق الفوضى وتحول دون إستقرار الأمن والسلام. وأخذ الكثيرون منهم يدعون إلى مكافحة هذه الفكرة، بكل شدة، وبكل إهتمام.

ومن الغريب أنه كان بين هؤلاء عدد غير قليل من صناديد السياسة وكبار المفكرين.

(٦) نقلاً عن المرجع السابق، ص ١٨ و ١٩.

كان السياسي النمساوي الشهير «مترنيخ» يهزأ بفكرة الوحدة الإيطالية ويقول: «لا رابطة تربط مختلف الأقطار في إيطاليا غير التسمية الجغرافية»[٧].

والسياسي الإنكليزي المعروف «ديزرائيلي» وصف «الفكرة القومية» بقوله: «قد خلقها جماعة من الطلاب المحرومين من المخ، ومن الأساتذة الموغلين في التعصب».

وأما السياسي الفرنسي الشهير «تيير» فقد قال عن مبدأ حقوق القوميات: «أنا لا أعرف مبدأ أشد سخافة من هذا المبدأ، وأقدر منه على الهدم والتخريب».

والأغرب من ذلك، أن جماعة من رجال الدين الكاثوليك وصموا «الفكرة القومية بالكفر والضلال»: فإن «السينود» الذي جمع في فيينا خمسة وثلاثين أسقفاً سنة ١٨٤٩، بعد أن تقدم بالشكر إلى الأمبراطور فرانسوا جوزيف، الذي «تلقى من السماء رسالته السامية في إدارة وتقوية وتوحيد شعوب الإمبراطورية»، أنهى إجتماعاته بقرار يحكم على مبدأ القوميات، بالحجة التالية: إن «إختلاف اللغات» الذي يستند عليه مبدأ القوميات، إنما نتج عن «المعصية والضلال». وهو «دليل صريح على غضب الخالق الأعلى».

ولكن بجانب هؤلاء المعارضين ظهر كثير من الكتاب والمفكرين الذين أدركوا ما في الفكرة القومية من قوة خلّاقة، وتنبأوا بالإنقلابات التي ستنجم عنها، ونصبوا أنفسهم للدفاع عنها.

فإن «فيخته» في ألمانيا ـ في إحدى خطبه التي ألقاها سنة ١٨٠٨ ـ شبّه الفكرة القوميه بصور إسرافيل: إنها تحيي الأموات.

كانت ألمانيا عندئذ «في حالة أشلاء تبعثرت عظامها في وادي الأموات، عظام فقدت كل الروابط التي كانت تربط بعضها ببعض، وتجردت عن كل ما كان يكسوها ويحركها من عضلات وأعصاب. ولكنها ستتجمع وتنتظم وتعود إلى الحياة، بفضل الوعي القومي الذي سيعمل عمل «صور إسرافيل» يوم البعث والنشور».

وقد قال الكاتب الفرنسي «هنري مارتن» في كتاب نشره سنة ١٨٤٧ ما يلي:

«إن القوميات لم تشعر بذاتيتها شعوراً تاماً وحاداً، في وقت من الأوقات، بقدر ما صارت تشعر بها الآن، وإن كان البعض من أصحاب النظريات قد حكموا عليها بالزوال. إنها لم تؤثر في السياسة العامة ـ وتعمل على تجديدها ـ في وقت من الأوقات، بقدر ما صارت تؤثر فيها الآن، بكل قوة وثقل. وهناك علائم صريحة تدل على أن مسألة القوميات ـ بجانب المسائل الإجتماعية ـ ستتغلب ـ خلال السنوات القليلة القادمة ـ على كل المسائل الأخرى، في كل القارة الأوروبية، وعلى أن الدول التي لا تستقي حكمة وجودها من هذا المبدأ، ستتغير تغيراً جوهرياً أو ستتجزأ أو تنحل تماماً».

والكاتب البلجيكي المشهور «إميل لابولاي» أيضاً قدر قوة الفكرة القومية حق قدرها، وأدرك ما سينتج عنها حتماً، إلا أنه نظر إلى تلك النتائج بأنظار يحدوها الخوف والتشاؤم، حيث قال في مقالة نشرها سنة ١٨٦٨.

«إني أقف ذاهلاً ومدهوشاً، عندما أفكر في الإنقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس».

ولكن المفكر الألماني الشهير «ماكس نورداو» عبّر عن رأيه في الفكرة القومية بأصرح العبارات وأجسمها، حيث قال:

«إن الذين فقدوا البصيرة، هم وحدهم

(٧) م.س، ص ٢٠.

يزعمون أن الفكرة القومية، هي من الآراء الطارئة التي لا تلبث أن تندثر، مثل إندثار الموضات».

وفي الحقيقة «أن الوعي القومي من الأمور التي تحدث بالضرورة وبصورة طبيعية، في مرحلة معينة من التطور البشري، في الأفراد وفي الجماهير، إنها من الظواهر والحوادث الطبيعية التي لا يمكن تأخيرها ولا منعها، مثل حوادث الجزر والمد في البحر، وحرارة الشمس في موسم الصيف»[٨].

ومن المعلوم أن الوقائع والأحداث، أيدت آراء وتنبؤات هؤلاء وأمثالهم الكثيرين.

في الواقع أن بعض الكتاب الذين تضررت دولهم من نشوء الفكرة القومية ـ إذ فقدت من جراء ذلك الكثير من إمتيازاتها، وإضطرت إلى التخلي عن الكثير من أطماعها ـ ظلوا ينعتون تلك الفكرة بأقسى النعوت، ويزعمون أنها كانت مثاراً لحروب كثيرة، حتى أن أحدهم إدعى أن الخسائر التي سببتها الفكرة القومية، فاقت كثيراً الخسائر التي نجمت عن البارود والديناميت، وعن سائر وسائط التخريب والتدمير.

ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر: أن الحروب التي نشبت من جراء «نشوء الفكرة القومية»، لا تستحق الذكر بالنسبة إلى الحروب التي نشبت دون أن تمت بصلة إلى الفكرة القومية.

كما أنه لا يمكن لأحد أن يشك في أن الأوضاع السياسية التي تقررت في أوروبا ـ من جراء نشوء الفكرة القومية ـ لهي أفضل بكثير من الأوضاع التي كانت قائمة فيها قبلاً[٩].

مما هو جدير بالذكر والملاحظة: ان جميع الآراء التي أبديت، والأبحاث التي نُشرت في «الفكرة القومية» وفي «مبدأ حقوق القوميات»، خلال القرن التاسع عشر، كانت تنحصر بالشعوب الأوروبية وفروعها، ولم تشمل الشعوب الآسيوية والأفريقية.

لأن جميع المفكرين الأوروبيين كانوا يزعمون أن تلك الشعوب ليست «متأخرة» فحسب، بل هي «محرومة من قابلية التقدم والتمدن» أيضاً. ولذلك فهي لا تستحق الحقوق التي تستحقها الشعوب الأوروبية.

حتى الكتّاب الذين كانوا التزموا مبدأ «حقوق القوميات» أشد الإلتزام، وتحمّسوا له أشدّ التحمّس، لم يخرجوا بآرائهم في ذلك خارج نطاق الأوروبيين، ولم يسلموا بمثل تلك الحقوق للشعوب الآسيوية والأفريقية.

إن أبرز مظاهر هذه الحالة الفكرية، تجلّت في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية سنة ١٨٦٠، في «مبدأ القوميات».

كان المؤلف «ماكسيمين دولوش» من أشد المتحمسين للمبدأ المذكور. كان يدافع عن حقوق القوميات، حتى أنه يقول بوجوب تحقيق وحدة ألمانيا أيضاً، مخالفاً في ذلك معظم مفكري فرنسا وكتّابها.

ومع كل ذلك، نراه، عندما يذكر شعوب أفريقيا الشمالية.

يقول بوجوب إدخالها تحت حكم دول جنوب أوروبا، وبعد أن يقسم المغرب الأقصى، والأوسط والأدنى ـ مع ليبيا ـ ، بين إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، يرى وجوب إدخال مصر تحت حكم اليونان.

إن «ماكس نورداو» الذي دافع عن مبدأ القوميات ـ لم يفكر في أن يشمل المبدأ المذكور آسيا وأفريقيا، بل قال ـ في إحدى مقالاته عن

(٨) م.س، ص ٢١ و ٢٢.
(٩) م.س، ص ٢١.

«المستقبل»: «إن شمال أفريقيا سيكون مهجراً ومستوطناً للشعوب الأوروبية، وأما سكانه الحاليون، فسيدفعون نحو الجنوب إلى الصحراء الكبرى.. إلى أن يفنوا هناك.....»[١٠].

إن أسباب هذه النزعة الفكرية الغربية، تعود إلى زعم الأوروبيين بأن شعوب آسيا وأفريقيا محرومة من « قابلية التمدن والتقدم»، فكان من الطبيعي أن تزول تلك النزعة بزوال ذلك الزعم.

وهذا، ما بدأ يحدث، منذ أوائل القرن العشرين.

ومن البراهين الحاسمة على بطلان مزاعم الأوروبيين في هذا المجال يعود إلى الأمة اليابانية.

فإنها بنهضتها السريعة والخاطفة، وبوصولها إلى مصاف أرقى الأمم الأوروبية في مختلف ميادين العلم والحضارة، خلال بضعة أجيال، برهنت على أن الشعوب غير الأوروبية ليست محرومة من قابلية التقدم والتمدن، كما أنها ليست عاجزة عن إيجاد السبل التي تساعدها على التقدم بسرعة مضاعفة، تكفي لتلافي ما فات عليها خلال سني الركود والتأخر[١١].

والأحداث التي توالت بعد ذلك، أتت ببراهين جديدة على هذه الحقائق من جهات مختلفة.

وصار الأوروبيون والأمريكيون يدركون بأنه لا يجوز ولا يمكن حصر «مبدأ القوميات» في حدود بعض الأمم دون غيرها، وإنتهوا إلى التسليم بضرورة أن يشمل هذا المبدأ جميع الأمم.

إن «ويلسون» الذي كان رئيساً للولايات الأمريكية المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى عمل كثيراً لتعميم «حق تقرير المصير»، والإعتراف به بالنسبة إلى غير الأوروبيين.

إلا أن المبادئ التي بشر بها وعمل من أجلها ويلسون خلال الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها، ظلّت مبتورة، لسببين أساسيين:

أولاً: إن حق تقرير المصير لم يقرر إلا بالنسبة إلى الشعوب الآسيوية والأفريقية التي كانت تابعة إلى الدول المغلوبة. وأما التي كانت تابعة إلى الدول المنتصرة، فقد تركت محرومة من هذا الحق.

ثانياً: إن حق تقرير المصير الذي إعترف به للشعوب الآنفة الذكر، علق على نظام الإنتداب، وهذا النظام ـ بالشكل الذي نفذ به فعلاً ـ صار ستاراً يخفي وراءه سيطرة المستعمرين وجشعهم الإستغلالي البغيض.

فإن الأسباب الموجبة لتقرير نظام الإنتداب كانت تتلخص بما يلي:

«إن الشعوب المتأخرة يجب أن تمنح حق تقرير مصيرها وإدارة نفسها بنفسها. ولكنها في حالتها الحاضرة متأخرة، فيجب أن توضع ـ لمدة من الزمن ـ تحت إنتداب دولة راقية، تقوم برعايتها وإرشادها، إلى أن تبلغ مرتبة النضوج الإجتماعي والسياسي الضروري للإستقلال».

يتبين من ذلك: أن هذا النظام كان بمثابة الإقتداء بنظام «الوصاية على القاصرين» المعروف في كل البلاد. انه كان يشبه الشعوب المتأخرة بالقاصرين. ويعيّن لكل منها وصياً، يرعى شؤونها إلى حين بلوغها ما يقابل سن الرشد.

غير أن الطريقة التي تم بها تنفيذ هذا النظام حادت عن الغاية المذكورة، وأبعدتها عنها بعداً كبيراً.

---

(١٠) م.س، ص ٢٤.

(١١) المرجع نفسه، ص ٢٤.

ولذلك، فقد نظام الإنتداب كل الفوائد التي كان يذكرها واضعوه.

ومع كل ذلك، فإن «الفكرة القومية» أخذت تتغلغل في نفوس الشعوب الآسيوية والأفريقية أيضاً. فإضطرّت الدول الأوروبية والأمريكية ـ شيئاً فشيئاً إلى الإعتراف بحق تلك الشعوب أيضاً في تقرير مصيرها، وذلك بين الحربين العالميتين، وعلى الأخص بعد الحرب العالمية الثانية.

فنستطيع أن نقول الآن: إن القرن التاسع عشر كان «عصر القوميات» بالنسبة للشعوب الأوروبية وحدها. وأما القرن العشرون فصار «عصر القوميات» بالنسبة لسائر الشعوب بأجمعها.

ثانياً ـ التعريفات والنظريات التي تدور حول مفهوم الأمة

ما هي الأمة؟

ما هي الصفات الأساسية التي تميز الأمم بعضها عن بعض؟

ما هي العوامل التي تجعل بعض الجماعات البشرية تشعر بأنها أمة واحدة، ومن ثم تنزع إلى تقوية كيانها الخاص بتكوين دولة خاصة بها؟

إن الأجوبة على هذه الأسئلة من قبل الباحثين والمؤرخين والمفكرين والساسة، إختلفت بإختلاف الأزمنة والأمكنة، فكانت متنوعة.

نبدأ بالتعريف الذي يعود إلى أواسط القرن الثامن عشر: التعريف المذكور في «الأنسيكلو بدي» (Encyclopedie) أي الموسوعة المشهورة التي نشرت تحت إشراف ديدرو (Diderot) و«دالامبير» (Dalambert). لقد شرحت كلمة «الأمة» (nation) بما يلي:

«إسم جمع، يستعمل للدلالة على كمية كبيرة من الناس، الذين يعيشون على قطعة من الأرض، داخل حدود معينة ويخضعون لحكومة واحدة».

كما أنها شرحت كلمة الدولة (Etat) بما يلي:

«إسم جنس، يدل على جماعة من الناس الذين يعيشون معاً، تحت حكومة واحدة، في حالة سعادة أو شقاء»(١٢).

يظهر من هذين التعريفين أن جميع رعايا الدولة الواحدة يشكلون أمة واحدة بقطع النظر عن الفروقات والإختلافات التي يمكن أن تكون سائدة بينهم، كما أنها تعتبر جميع الناس الذي يخضعون لدولتين مختلفتين، منتسبتين إلى أمتين مختلفتين دون الأخذ بعين الإعتبار إن كان هناك تشابه أو تجانس بينهم.

إن الواقع يبيّن أن هناك أوجه شبه وإختلاف بين الجماعات البشرية في حد ذاتها، بقطع النظر عن تبعيتها إلى دولة واحدة أو دول متعددة، وبقطع النظر عما إذا كانت منفردة في الخضوع للدولة، أو مشتركة مع غيرها في هذا الخضوع. والحركات القومية في مختلف البلاد قامت على أساس «ثورة الأمم على الدول»، واستهدفت في بعض الأحيان إنفصال «الأمة» عن «الدولة» التي كانت تحكمها، وسعت، في أحوال أخرى، وراء توحيد شعوب «الأمة» التي كانت موزعة على دول متعددة لتشكل منها «دولة قومية» واحدة.

أصبح اليوم لدى الجميع إدراك على أن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة. لاحظ الألمان الفرق بين الدولة والأمة قبل الفرنسيين والإنكليز. من المعروف أن بعض

(١٢) أبو خلدون ساطع الحصري، م.س، ص ٣٠.

الأمم موزعة بين دول عديدة، كما كانت الأمة الألمانية قبل إتحادها، وكما هي الأمة العربية في وضعها الحاضر. إن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة بها، وهي موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين الدولة. كما أنها تبقى «أمة» ذات كيان خاص، ولو فقدت الدولة الخاصة بها، وتكون «أمة واحدة» ولو تعددت الدول التي ترعى شؤونها. فالأمة شيء، والدولة شيء آخر.

إن من أشهر وأهم تعريفات القومية، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر قبل الوحدة الإيطالية، كان التعريف الذي قدمه «مانتشيني» الإيطالي. فقد عرف «الأمة» بما يلي:

«الأمة مجتمع طبيعي من البشر، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض، والأصل، والعادات، واللغة.. من جراء الإشتراك في الحياة وفي الشعور الإجتماعي»[١٣].

إن تعريف «مانتشيني» شغل حيزاً هاماً في تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد الأوروبية. فوصف الأمة بالمجتمع الطبيعي شيء صحيح ومهم، وذلك يعني أنها تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الإجتماعية، لا من إرادة الأشخاص وترتيباتهم، أي من جراء إتفاق بعض الأفراد، عن تفكير وروية، خدمة لأهداف معينة.

يذكر التعريف أنواع الروابط التي تربط أفراد الأمة بعضها ببعض، ومنها «وحدة الأصل». غير أن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أن «وحدة الأصل» من الأمور التي لا تتحقق في أية أمة من الأمم على الإطلاق. لا توجد أمة ينحدر جميع أفرادها من أصل واحد. إن تعريف مانتشيني خاطئ في هذه الناحية. فوحدة الأصل لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة لأمة بأي وجه من الوجوه.

فمن المناسب الإستعاضة عن ذلك بـ «وحدة التاريخ» لأنها تلعب الدور الأهم في تكوين «القرابة المعنوية» التي تنشأ من الروابط الإجتماعية المختلفة التي تؤدي إلى توليد «وهم وحدة الأصل» الذي يسيطر على الأذهان.

إن الروابط التي تربط أفراد كل أمة من الأمم، كثيرة ومتنوعة، كما أنها لا تخلو من الإختلاف من أمة إلى أخرى.

إن المناقشات التي جرت حول هذه المسألة، قد تمخضت عن عدة نظريات، من أهمها[١٤]:

١ ـ النظرية القائلة بأن العنصر الأساسي في تكوين الأمة هو «وحدة اللغة». هذه النظرية انتشرت في النصف الأول من القرن التاسع عشر في ألمانيا، وإنتقلت منها إلى مختلف الدول الأوروبية الغربية والشرقية.

وهي تعرف الآن بإسم «النظرية الألمانية»، إن أشهر آباء هذه النظرية هو فيخته .fichte

٢ ـ النظرية القائلة بأن العنصر الأساسي في تكوين الأمة هو الإرادة وبتعبير آخر: «مشيئة المعيشة المشتركة».

وقد نشأت هذه النظرية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر في فرنسا، وعرفت بإسم «النظرية الفرنسية». وأشهر آبائها هو أرنست رنان .E.Renan

٣ ـ النظرية التي تعتبر وحدة الحياة الإقتصادية من الأمور الضرورية لتكوين الأمة.

نشأت هذه النظرية في أوائل القرن العشرين في روسيا. وسميت بإسم «نظرية الماركسيين الروس».

٤ ـ هناك نظرية أخرى تعتبر وحدة الدين من أهم الأسس في تكوين الأمة. هذه النظرية

(١٣) م.س، ص ٣٥.

(١٤) أبو خلدون ساطع الحصري، م.س، ص ٤٠.

شغلت موقفاً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الإسلامية لمدة طويلة ولا تزال تشغل إهتمام بعض الكتاب في مختلف البلاد العربية.

لم تلعب دوراً يذكر في نشوء النظريات القومية في البلاد الأوروبية، لأن الأوروبيين كانوا قد إنتهوا من حل قضية علاقة السياسة بالدين قبل نشوء الفكرة القومية في بلادهم. لكن الأمر إختلف إختلافاً كبيراً في العالم الإسلامي، والبلاد العربية بوجه خاص حيث ما زال هناك خلط كبير ما بين الدين والسياسة حتى وقتنا الحاضر، فقد هاجم الكثير من الكتاب ورجال الدين والسياسة الفكرة القومية، بحجة مخالفتها للديانة الإسلامية.

في الواقع، إن القومية كانت قد عرّفت باعتبارها السعي لجعل الثقافة والدوله منسجمتين، ومنح الثقافة سقفها السياسي الخاص بها، وليس أكثر من سقف واحد. وتركت الثقافة، وهي مفهوم مراوغ، دون تعريف بصورة مقصودة. ولكن يمكن أن تكون اللغة، في الأقل، معياراً للثقافة مقبولاً وقتياً[١٥].

يفسر هيغل هذه الرؤية بقوله: «يمكن أن تكون الأمم قد امتلكت تاريخاً طويلاً قبل أن تصل مقصدها الذي هو تشكيل نفسها في دول، وأن التاريخ الحقيقي لأمة ما لا يبدأ إلا عندما تحصل على دولتها»[١٦].

ثالثاً: ماهيتها وتطورها وآفاقها ومؤسسيها

إن التطورات والأحداث المتسارعة التي أصابت العالم اليوم، دفعت بمسألة القومية إلى الواجهة، ولم تعد تقتصر على بلدٍ معين أو منطقة معينة، بل أصبحت شاملة وعامة.

ويُعتبر العامل القومي من أهم العوامل التي سرّعت في تفكك الإتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا. كما يهدد بتفكك بلدان كثيرة تتألف شعوبها من قوميات مختلفة.

وتشهد أوروبا ظهور أحزاب يمينية متطرفة، تدعو إلى طرد العمال الأجانب، وتدعو للعودة بدولها إلى مجدها الغابر، خاصة لناحية قوتها العسكرية. ومن الأمثلة على ذلك الحركات الفاشية والنازية الجديدة في كل من إيطاليا وألمانيا، وحركة جان ماري لوبان في فرنسا التي أوصلت اليمين الفرنسي إلى ما يقارب ١٢٪ في الإنتخابات التشريعية الأخيرة[١٧]. إن هذه الحركات لا تشكل خطراً فعلياً إلّا في حالة حصول تطورات أو أزمات ضخمة. كما أن إنتصار القوميين المتشددين بزعامة فلاديمير جيرينوفسكي في الإنتخابات التشريعية العامة التي جرت في روسيا في كانون الأول من عام ١٩٩٣، حيث نال الحزب الديمقراطي الليبرالي (اليمين المتشدد) حوالى ٢٤٪ من نسبة المقترعين[١٨]. إن انتصار هذا الحزب أدى إلى إثارة الرعب لدى العديد من الدول، خاصة أن زعيم الحزب الفائز بادر إلى توجيه التهديدات إلى دول العالم وبالأخص ألمانيا واليابان، والمطالبة بالسيطرة على الدول الخارجة من الإتحاد السوفياتي السابق، وضم آلاسكا وإيران وتركيا وأفغانستان وبولندا وفنلندا، والتهديد

(١٥) أرنست غيلنر: الأمم والقومية، ترجمة مجيد الراضي، دار المدى، سوريا، ط١، ١٩٩٩، ص ٩٠.

(١٦) هيغل، محاضرات حول فلسفة تاريخ العالم، ترجمة: هـ.ب. نسبت، كامبرج، ١٩٧٥، ص ١٣٤..

(١٧) جريدة السفير، الخميس ١٩٩٤/١/٦، ص ١١.

أنظر أيضاً: روجيه غارودي، الأصوليات المعاصره، أسبابها ومظاهرها، تعريب د. خليل أحمد خليل، دار عام ألفين، باريس، ط١، ١٩٩٢، ص ١١..

(١٨) السفير، الأربعاء ١٩٩٣/١٢/٢٩.

باستعمال أسلحة أشد فتكاً من الأسلحة النووية وبحروب دموية.

كل هذه التطورات تدفعنا إلى بحث مسألة القومية لناحية ماهيتها وتطورها وآفاقها ومؤسسيها.

إن هذا البحث دقيق وشامل لموضوع ما زال يشغل الفكر السياسي منذ بداية القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا. إن مصطلح القومية ذو معنى واسع، أتعب الباحثين والعلماء في تبيان معالمه وحدوده. ومع ما بذلوه من جهد لم يصلوا بعد إلى وضع تعريف متكامل له. وفي هذا الصدد يقول المفكر بويد شيفر: إذا كان مصطلح القومية يعني الولاء للجماعة في أبسط المعاني، إلا أن هذا لا يصل بنا إلى معنى واضح يشبع رغبة الباحثين[١٩].

وكلمة القومية عنده لاتينية المنبت ترجع إلى كلمة Nascor التي هي في أبسط معانيها «أنا مولود» والتي اشتقت منها كلمة الأمة والقومية والفكرة القومية.

إن مدلول كلمة القومية تختلف باختلاف الأمم، تبعاً لاختلاف الظروف والحوادث، وتباين البيئات الجغرافية. إلا أن تأثيرها العميق، كظاهرة إجتماعية وسياسية، كان وما يزال يشمل العالم كله، فهي على حد قول الأستاذ سنايدر «القوة الكبرى في العصر الحديث والمحرّك الأول لأحداثه التاريخية»، أو كما يقول هـ. كون: «إن الشعوب تدخل في ظل المدنية عندما تتشرّب بروح القومية»[٢٠].

إن إصطلاح القومية في اللغة العربية حديث العهد، منحدر من كلمة «قوم»، وهذا المصطلح أخذ ينمو ويتسع حتى صار مماثلاً لما يقابله في اللغات الأجنبية.

إن مصطلح القومية حديث العهد وان الشعور الوطني الذي معناه الولاء للأمة لم يصبح حركة شعبية في أوروبا الغربية، إلا في نهاية القرن الثامن عشر إبان الثورة الفرنسية، ولم يصبح شعوراً قوياً إلا خلال النصف الأول من القرن العشرين[٢١].

في القرن الثامن عشر، إعتبر بعض الكتّاب أن العنصر (Race) عامل أساسي من عوامل القومية، وقد أكد فريدريك شليجل على هذه الفكرة، إذ إعتبر أن جميع أعضاء الأمة يكون فرداً واحداً، ومن أجل أن يتحقق ذلك لا بدّ أن يتحدروا كلهم من أصلٍ واحد. وأخذ هتلر وأتباعه هذه الفكرة واعتبروا أن أساس الأمة الألمانية يقوم على العنصر.

هناك شبه إجماع من قبل المفكرين الذين يبحثون في موضوع القومية على إعتبار اللغة المشتركة هي من أقوى العوامل المكوّنة للأمم. وبالرغم من أهمية عامل اللغة، إلا أنه لا يمكن أن يكون حاسماً في جميع الحالات، إذ ان البلجيكيين يتكلمون لغتين والسويسريين أربع لغات.

إن إنتشار الوعي القومي يعود إلى بدء إندلاع الثورة الفرنسية، وقد قابلت الأمم أطماع نابليون بموقفٍ سلبي. ثم تحول الموقف إلى إستنكار، ثم صار حقداً. وقد ساعد الخطر الفرنسي على توحيد البريطانيين، وصاروا أكثر تعلقاً بوطنهم نتيجة لضغط الثورة الفرنسية. وخاطب شليجل أبناء ألمانيا قائلاً: إلى متى يبقى الفاتح المتجبر يسحقكم بأقدامه، إنهضوا

(١٩) بويد شيفر: القوميه عرض وتحليل، ترجمة د. جعفر خصباك وعدنان الحميري، دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ١٧.

(٢٠) د. عبد الكريم أحمد: القوميه والمذاهب السياسيه، الهيئه المصريه العامه للتأليف والنشر، ١٩٧٠، ص ٦.

(٢١) بويد شيفر: م.س، ص ١٩.

أيها الألمان من سبات العار واعملوا من أجل شرف ألمانيا»[٢٢]، وبدأ الكتّاب يحضون الناس على مقاومة الغازي الفرنسي بإيقاظ الشعور الوطني عندهم.

بعد ذلك إنتشرت الروح القومية بشكلٍ واسع في جميع أنحاء أوروبا، وكان من مظاهرها الأناشيد القومية والأعلام الوطنية، وتمجيد الأسر الملكية الحاكمة.

مع مطلع القرن التاسع عشر بدأت الفكرة القومية تتبلور. فقد تم وضع الأسس القومية الحديثة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، واحتضنت الأمة الأفراد والطبقات جميعها، لأن كل طبقة اعتبرت أن مصالحها لا يمكن أن تخدم إلا عن طريق الأمة. وأصبحت خدمة الأمة الهدف الرئيسي للجميع، وصار الولاء لها تاماً. واشتملت القومية في القرن العشرين على معظم أوجه الحياة والقيم الإنسانية، ونشأت دول منبثقة عن الأمم (دولة ـ الأمة) في شمال أوروبا ووسطها وشرقها على أثر الحروب والثورات. ولعب كافور وبسمارك أدواراً حاسمة في تحقيق ذلك.

إن العاطفة القومية، أي الرغبة في توحيد الأرض والشعب، أصبحت هي السائدة في القرن العشرين. وكُتب لتلك الرغبة النجاح، مما أدى إلى زيادة قوة الدولة ـ الأمة، ونمو الثقافات القومية، مما أدى إلى إثارة الشعور القومي والتنازع بين الأمم وصارت القومية تشمل الوحدة والتجانس والإنفراد بمزايا خاصة، فنمت النزعة العدوانية. وهدفت القومية إلى حشد جميع الفعاليات في قالب قومي، كما استهدفت جعل الدولة القومية قادرة على كل شيء، وعملت على أن يكرّس الأفراد إخلاصهم المطلق لها. فالعمل الصناعي الحديث لم يجرّد العامل من شعوره القومي كما كان يتوقع ماركس وأنجلز، وكثيراً ما اشتركت كل الطبقات في تأييد المغامرات القومية الإستعمارية.

إن القومية وفّرت للفرد الأمل بالمستقبل، كما هيّأت له الشعور بالإرتباط بالجماعة والإحساس بالكرامة، وأعدّت له السبل لدرء المخاطر وصد الأعداء.

وانتشرت في أميركا وأوروبا الجمعيات ذات الأهداف القومية للضغط على الحكومات في سبيل زيادة الإعتمادات المخصصة للشؤون العسكرية، وطالبت بطرد العمال الأجانب، والمدرسين غير الوطنيين وبتدريس اللغة الوطنية فقط.

إن المشاكل الإجتماعية والإقتصادية والثقافية أضحت كثيرة ومعقدة، بحيث لا يمكن حلّها إلا عن طريق مؤسسة تتمتّع بالقوة والمناعة، ويدين جميع الأفراد لها بالولاء. فكانت مؤسسة دولة ـ الأمة التي وسّعت نطاق نشاطها القانوني والعملي بناءً على إلحاح جميع فئات مجتمع الأمة. فأخذت الحكومات بيدها كل شيء إلى حد أنكرت معه المبادئ الحرة الأساسية، لا سيما أثناء الحربين العالميتين.

إن القومية شأنها شأن أية عقيدة، لا يمكن أن تسيطر سيطرة كاملة، فهي قد تطغى وقد تختفي، وتقوى وتضعف، تبعاً للظروف والمحيط وما يطرأ على ذلك من تبدّل. «حتى في الشعب الواحد لم تكن القومية ظاهرة عامة، فإذا اشتدت قوتها إبّان الحروب والشدائد، فإن الفرد الإعتيادي لا يبدي إهتماماً بأمته بقدر ما ينصرف إلى أعماله الخاصة، ولا يلتفت إلى ما يلقيه المتطرفون الوطنيون من الخطب القومية»[٢٣].

(٢٢) المرجع السابق، ص ٣١.

(٢٣) نفس المرجع، ص ٣٩.

إن القومية تقهقرت عندما إشتد الخوف من وقوع حروب جديدة، وحملت مُثل السلم والحقائق العلمية بعد الحربين العالميتين كثيراً من المفكرين على الإيمان بأن العالم واحد.

إن صلة الطبقة الإجتماعية بالقومية في العالم المعاصر ليست واضحة، كما كانت في القرن السابق. إن البحث العلمي الدقيق ودراسة الشواهد التاريخية والنماذج السياسية المختلفة تدلّ بصورة لا تكاد تقبل الشك على أن الإرتباط بين القومية والرأسمالية ليس إرتباطاً ضرورياً أو حتمياً، وأن القومية في الحقيقة عاصرت مختلف المراحل الإقتصادية، وإرتبطت بآراء ومذاهب سياسية غير تلك التي تعتنقها الطبقة الوسطى البورجوازية(٢٤).

والدليل على ذلك أن بعض العمال ذوي النزعة القومية المتطرفة في الدول المتقدمة إقتصادياً، تطالب بفرض تعرفة جمركية مرتفعة، ومنع إستخدام العمال الأجانب للمحافظة على مستوى الأجور.

كما أن القومية في البلدان المتخلفة والنامية لا تمثّل أية طبقة من الطبقات، إنما يحتضنها المفكرون والضباط والبيروقراطيون، وهي تهدف إلى التحرر من المستعمر وهيمنته.

لا يمكن وضع حكم قاطع بشأن طبيعة القومية المعاصرة ومستقبلها، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن القومية تطورت تاريخياً، وأنها ليست ترابطاً بيولوجياً، ولم تكن أبداً ثابتة، فإنها قد تتحوّل في المستقبل إلى نوعٍ آخر من العقائد، وقد تذوب في شيءٍ جديد غير متوقع.

إن القومية ديناميكية ولها عدة آفاق ومظاهر كسائر المظاهر الإنسانية الأخرى، وأن تركيبها يتغير تغيراً مستمراً، وإنها تتحرك مع الزمن، وعلى هذا يجب أن تتغير أوصافها العلمية مع تغيرها(٢٥).

إذا كان هناك من تفاوتٍ بين الأجناس، فهذا يعود إلى الفرص التي أتيحت لهم في وسط ثقافي وتطور تاريخي. وإن العناصر امتزجت فيما بينها بدون إنقطاع، حتى أصبحت غير نقية، وإن محاولة تصنيف الأمم وفقاً لصفاتٍ بيولوجية، أو صفاتٍ عقلية موروثة، أصبحت خاطئة وقد وصلتنا من مؤرخين كان غرضهم الدعاية، ولا تخلو من التعصب العنصري.

في القرن التاسع عشر، إتجه الفكر السياسي في المجتمعات التي توحّدت قومياً في فترات سابقة، مثل فرنسا وإنكلترا، ليعبّر عن مشاكلها وقضاياها في مجتمعها الوطني، فكان لا بدّ أن يتجه ليعبّر إلى مدى بعيد عن المشاكل والقضايا في تلك المجتمعات المفككة المجزأة التي لم تعرف الوحدة القومية، مثل ألمانيا، كانت قضية إنقسام المجتمع الألماني إلى دويلات عدة، قد شغلت أولئك المفكرين الألمان الذين شعروا بضرورة وحدة الشعب الألماني ذي العنصر الآري، كما أن إنتصار الثورة الفرنسية وإنتشار أفكارها، ثم الحروب التي تلتها والتي أدّت إلى وضع الدويلات الألمانية تحت الإحتلال الفرنسي، كل هذا ساهم في إيقاظ المشاعر القومية الألمانية، كما أدّى إلى إغناء الفكر السياسي بفلسفاتٍ قومية ونظرياتٍ سياسية كان لها أكبر الأثر في كل القارة الأوروبية.

لقد كانت الوحدة القومية لألمانيا في دولة وطنية موحّدة، هدفاً جعل من الدولة موضوعاً مقدساً، وكان خير من عبّر عن هذا الواقع الألماني الفيلسوف هيغل الذي قدّس الدولة، ليبرر دعوته لتحقيق الوحدة القومية.

(٢٤) د. عبد الكريم أحمد، م.س، ص ٧.

(٢٥) بويد شيفر، م.س، ص ٧٦.

لم يكن هيغل من دعاة القومية مثل فيخته، بل إن فلسفته أصلاً لا تتفق مع المعتقدات الأساسية للقومية بصفة عامة. وكان هو نفسه غريباً عن التطلعات القومية في عهده كما يقول ف. هرتز. ولكن أفكاره أسهمت في ظهور فلسفة سياسية وإجتماعية أضفت على القومية الألمانية، مضموناً خاصاً بها وجعلت له مكانة خاصة في الفكر القومي الألماني، بحيث إنتزع نفوذ كانت وفيخته، وأصبح الفيلسوف الرسمي لبروسيا ولحركة الوحدة الألمانية بزعامتها، إذ أن هيغل، بتمجيده للدولة وقدسية رسالتها، والذي كان إلى حدٍ كبير بمثابة رد فعلٍ على الإتجاهات الليبرالية الغربية السائدة التي تستهدف تقييد الدولة والحد من شأنها، ترك أثراً واضحاً في تكوين العقلية الألمانية منذ ذلك الوقت، وفي الفلسفة السياسية التي تضمّنتها القومية الألمانية.

ويذهب بعض الكتّاب إلى أنه إذا كان فيخته قد أمدّ القومية الألمانية بنظريتها الأولى، فإن هيغل، لم يقف عند الدور الذي رسمه فيخته للدولة القومية، بل دفع به في ظل المثالية المطلقة إلى نهايته المنطقية.

إن فلسفة الدولة الوطنية المقدسة التي سادت المجتمعات المفككة والمجزأة في أوروبا، تقوم أساساً على القومية التي تربط المواطن بالجماعة السياسية قبل أن يرتبط بالدولة، والتي تعتبر أن الأمة تمثيل للجماعة السياسية، بحيث تصبح الدولة بدورها تمثيلاً للأمة وتعبيراً قانوناً عنها.

إن هذه الفلسفة نمت وأصبحت قاعدة لمختلف الحركات الفاشية والنازية التي انتشرت في النصف الأول من القرن العشرين، وما زالت منطلقاً لمختلف المجموعات والحركات القومية المنتشرة اليوم في العالم.

إذا نظرنا إلى النزعة القوميه في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، سنجد أن «مبدأ الإنتماء القومي» حقق تقدماً كبيراً على العالم بأسره، إذ أن معظم دول العالم هي اليوم «أمماً» كما أن حركات التحرر هي في أغلبها حركات ذات إنتماء قومي، كما أن الإضطرابات ذات الطابع القومي تهدد أقدم الدول ـ الأمم في أوروبا بالتصدع، مثل: إسبانيا، بلجيكا وكندا.....».

إن النزعة القوميه، بالرغم من انتشارها، أصبحت أقل أهمية تاريخياً، فهي لم تعد كما كانت برنامجاً سياسياً شاملاً، كما كانت عليه في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وهي تتراجع أمام إعادة تركيب العالم على أساس فوق ـ قومي، أو تقاومه، أو تتكيف، أو تنصهر فيه، أو تتفكك بسببه، وستكون الأمم والنزعة القوميه موجودتين في هذا التاريخ، ولكن بشكل ثانوي، وغالباً، ما ستعطى أدواراً صغيره، وليس مستحيلاً أن تنهار النزعة القوميه مع إنحدار الدولة ـ الأمه[٢٦].

(٢٦) أريك هوبز باوم، القوميه مرض العصر أم خلاصه؟، دار الساقي، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص ٥٨ و٥٩.